# المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
# – بين الأهمية الاقتصادية والرهانات البيئية –

د. أبو بكر بوسالم• & د. بن طيرش عطاء الله••

**ملخص**

جاءت هذه الورقة البحثية في محاولة لاكتشاف وزيادة فهم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وموقعها في التنمية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية، البيئية) وأثرها على الاقتصاد الوطني، وبلورة رؤية موضوعية للمحاور التي يمكن أن ننطلق منها سعيا وراء استنباط السبل الكفيلة لرفع كفاءتها الإنتاجية بغية توسيع إسهامها في التنمية الشاملة واستجلاء أفضل الوسائل التي يمكن استخدامها لكفالة التطور الأمثل لها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الاهتمام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها في الأخير من تحقيق ميزة تنافسية تضمن لها بقاءها واستمرارها في بيئة الأعمال.

**الكلمات الدالة:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الميزة التنافسية، التنمية البيئية.

# Small and Medium Enterprises in Algeria

## -Between economic importance and environmental Challenges-

• (Dr/Aboubaker BOUSSALEM & Dr/Atallah BEN TAIRECHE)

**Abstract**

**T**he aim of this paper is to explore and increase the understanding of the role of SMEs in their overall development (economic, social and environmental), and its impact on the national economy and to develop an objective vision of the axes that can be derived from them in order to find ways to increase their productive efficiency in order to expand their contribution to development and to explore the best means that can be used to ensure optimal development.

**T**he study found that the environmental interest of small and medium enterprises can ultimately achieve a competitive advantage to ensure its survival and sustainability in the business environment.

**Keywords:** small and medium enterprises, economic development, social development, competitive advantage, environmental development.

• أستاذ محاضر –أ–، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، Bakeur87@yahoo.fr.

•• أستاذ محاضر –ب–، جامعة غرداية، الجزائر، atallah84@yahoo.fr .

• senior lecturer-A-, faculty of economics, university center of mila, mila, algeria, bakeur87@yahoo.fr .

•• senior lecturer-B-, faculty of economics, university of ghardaia, ghardaia, algeria, atallah84@yahoo.fr.

**مقدمة:**

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعترافا وإدراكا لدورها المحوري والأساسي خاصة لعلاقته بالتنمية الاقتصادية وما يترتب عن ذلك من استراتيجيات وسياسات وإجراءات يتم اتخاذها لتأمين هذا الدور. ولا ينحصر هذا الاهتمام في البلدان المتطورة، بل يتعدى ذلك ليشمل الدول السائرة في طريق النمو، خاصة أنها تبحث بشكل مستمر على إيجاد الصيغ الاقتصادية والقانونية المناسبة لتفعيل وتنشيط دور هذه المؤسسات حتى تلب الدور المنوط بها كأدوات أساسية لتحقيق المخططات والبرامج التنموية في مختلف المجالات.

والجزائر كباقي الدول، حاولت مسايرة هذه المستجدات، وإدراكا منها لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتاز بقدرة التأقلم السريع مع التطورات الحاصلة التي يشهدها النشاط الاقتصادي، حيث فتحت الجزائر المجال للقطاع الخاص كونه يمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وأصدرت القوانين والتشريعات، في حين أن العديد من البحوث والدراسات الأجنبية خاصة منها في الدول الأوروبية والأمريكية بينت نجاعة هذا النوع من المؤسسات نظرا لدورها الكبير والمؤثر في عملية التنمية بفضل خصائصها المميزة، وبالإضافة لمدى تأثيرها في الجوانب الاجتماعية والبيئية فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة لدعم النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية. وقد ورد بدراسة حديثة صادرة عن الأمم المتحدة: " إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على أن تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية، وان هناك حاجة إلى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات لتحفيز النمو والتنمية من خلال الاستثمار وإتباع سياسات محددة لتقليل العوائق التي تواجهها، مع المبادرة إلى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح جزءا أساسيا في الاقتصاد المحلي".

وعلى ضوء اتجاهات التنمية الحديثة والاهتمام المتزايد بالبيئة، برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي هام وداعم لسياسات وتطلعات التنمية المستدامة. لذلك تمحورت إشكالية بحثنا الرئيسية حول التساؤل التالي:

**الإشكالية:**

**"ما هي أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل متطلبات التنمية المستدامة؟"**

ولمعالجة هذه الإشكالية كان لابد لنا من الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التنمية المستدامة؟
- ما هي الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التنمية المستدامة؟
- ما هي الأهمية البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التنمية المستدامة؟

**المنهجية:**

من خلال الإطلاع على الدراسات السابق ظهر لنا جليا أن المنهج المناسب للدراسة، هو المنهج الوصفي الذي يسمح بوصف الأنظمة والنظريات وتطوراتها، وكذا استخدام المنهج التحليلي، الذي يمكن من تحليل الأوضاع والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة، وذلك بالاستدلال بجملة من الأرقام الإحصائية والجداول والرسوم البيانية وتحليلها والتعليق عليها.

**الأهداف:**

نهدف من خلال تطرقنا لهذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف، هي على النحو الآتي:

1- إظهار الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إضفاء ديناميكية لاقتصاد الجزائر؛

2- محاولة تسليط الضوء على الرهانات البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

3- تقديم اقتراحات للمسيرين في الجزائر، لكيفية تحسين نوعية وجودة المنتجات المحلية بغرض اختراق الأسواق الدولية؛

4- إيجاد إستراتجية تنموية بديلة للاقتصاد الوطني، وذلك بغرض تنويع الهيكل الإنتاجي خارج المحروقات.

**الأهمية:**

تتجسد أهمية هذا الموضوع في واقع الاتجاه المتزايد نحو قيام التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، والجزائر ليست بمعزل عن هذه التحولات العالمية، حيث أن الجزائر أبرمت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهي بصدد الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية، وبالتالي يضع هذا الوضع الجديد الاقتصاد الجزائري ككل في محك صعب وحقيقي، وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مواجهة شرسة وقوية للمنتجات ذات الجودة والكفاءة العالية(المنتجات الأوربية) والمنتجات ذات الأسعار التنافسية المنخفضة(المنتجات الصينية).

**محاور الدراسة:**

وقصد الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة في الدراسة قمنا تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسية التالية:

1-ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2-نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

3-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التنمية الشاملة.

## I. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يزال يثار جدل واسع النطاق في الفكر الاقتصادي حول مفهوم يوضح وبدقة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي لا يوجد تعريف متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن يمكن تعريفها على حسب المعايير التالية:

### 1. تعريفها:

**1.1. حسب معيار حجم رأس المال المستخدم:**

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية رأس مالها إلا أنها تختلف من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال حددت إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية حجم رأس مال المستثمر الذي لا يتجاوز 09 مليون دولار أمريكي، بينما المملكة المتحدة فقد اشترطت ألا يزيد عن 22 مليون جنيه استرليني.

**2.1. حسب معيار حجم التكنولوجيا المستعملة:** تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على الفنون الإنتاجية البسيطة في عملها مع المحدودية في استخدام التكنولوجيا.

**3.1. حسب معيار حجم العمالة المستخدمة:** تعد من أهم المعايير إلا انه تعرف بمحدودية العمالة، وتعرف على أنها المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية.[1]

**4.1. حسب المشرع الجزائري:** لقد اعتمدت الجزائر في تعريفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ميثاق بولونيا أو الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي وقعته في جوان 2000، حيث اخذ القانون الجزائري بذات التعريف، حيث عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2] ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

**الجدول 01**

**أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

| الصنف | عدد الإجراء | رقم الأعمال | مجموع الميزانية السنوي |
|---|---|---|---|
| مؤسسة مصغرة (micro-entreprise) | 9-1 | < 20 مليون دج | < 10 مليون دج |
| مؤسسة صغيرة(petite-entreprise) | 49-10 | < 200 مليون دج | < 100 مليون دج |
| مؤسسة متوسطة(moyenne-entreprise) | 250-50 | 200 مليون -2مليار دج | 500-100 مليون دج |

**Source** : Samia Gkarbi,**les PMP/PMI en Algérie : Etat des lieux, laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation** ,université du littoral cote dopale,N238,Mars 2011,P :5

**2. خصائصها:**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى، والتي سوف نذكرها حسب التقسيم الموالي:[3]

**1.2. الخصائص المتعلقة بالعملاء:**

**1.1.2. الطابع الشخصي لخدمة العميل:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة العاملين فيها، وكذا محلية النشاط، هذا ما يخلق نوع من الألفة والمحبة والعلاقات الشخصية الوطيدة مع العملاء.

**2.1.2المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق:** سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، والمعرفة الشخصية للعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصلية ثم تحليل ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في الرغبات والاحتياجات.

**3.1.2. قوة العلاقات المجتمعية وتأثيرها على العملاء:** ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المتواجدة به، فقوة العلاقات الشخصية في التعامل مع العملاء تجعل من العملاء والمجتمع أحسن عون لها في مواجهة صعوبات وعوائق معينة في العمل، وهذا مفيد جدا للمؤسسة خاصة في بداية انطلاقها، فعادة المجتمع المحلي يفضل التعامل مع المؤسسات المحلية لأنه يشعر بان هناك ترابط بينهما.

**4.1.2. المنهج الشخصي للتعامل مع العمال:** تتميز هذه المؤسسات بميزة تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة، وهي العلاقات الشخصية المتينة التي تربط صاحب المشروع بالمستخدمين، نظرا لانحصار عددهم وأسلوب وكيفية توظيفهم، والتي تستند إلى اعتبارات شخصية بشكل كبير، وفي كثير من الأحيان تكون بينهم علاقات قرابة أسرية.

**2.2. الخصائص المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية:**

**1.2.2. مرونة الإدارة:** تتميز إدارتها بالمرونة ويعود ذلك إلى الطابع غير الرسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وكذلك تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ هذه القرارات، فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة.

**2.2.2. الفعالية والكفاءة:** تتجلى فعالية وكفاءة هذه المؤسسات في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير.

**3.2.2. سهولة تأسيس وحرية اختيار النشاط:** تتميز بسهولة التأسيس، مما يؤدي إلى إعطاء فرصة لاختيار النشاط الذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية وترقية المبادرات الفردية وإظهار المقدرة على الإبداع والاختراع الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تفرض وجودها في كل أنحاء العالم.

### 3.2. الخصائص المرتبطة برأس المال والتمويل والانتشار الجغرافي:

**1.3.2. الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل:** صغر حجم رأس المال وضالته النسبية في هذه المؤسسات يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي، وهذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى.

**2.3.2. محدودية الانتشار الجغرافي:** إن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل والتخفيف من البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا.

## II. نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموا كبيرا في عددها واتساعا في القطاعات المشتغلة بها، خاصة في الفترة الممتدة من 2001 إلى وقتنا الحالي، بحيث أن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الكثير من الأثر في تحديد إحصائيات دقيقة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث كان في السابق تضارب في إحصاء هذه المؤسسات نظرا لاعتماد معايير مختلفة من طرف مختلف الهيئات، ولإبراز هذا النمو المضطرب في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نقدم الجدول التالي :

**الجدول 02**

**تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015**

| السنوات | عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | التطور | |
|---|---|---|---|
| | | العدد | النسبة |
| 2003 | 288587 | - | - |
| 2004 | 312959 | 24372 | 8.44 |
| 2005 | 342788 | 29829 | 9.53 |
| 2006 | 376767 | 33979 | 9.91 |
| 2007 | 410959 | 34192 | 9.07 |
| 2008 | 519526 | 108567 | 26.41 |
| 2009 | 587494 | 67968 | 13.08 |
| 2010 | 619072 | 31579 | 5.37 |
| 2011 | 659309 | 40237 | 6.49 |
| 2012 | 711832 | 52523 | 7.96 |
| 2013 | 777816 | 65984 | 9.26 |
| 2014 | 852053 | 74237 | 9.54 |
| 2015 | 934569 | 82516 | 9.68 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين، بالاعتماد على[4] :

من خلال تفحص مختلف أرقام هذا الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدياد مستمر، ويرجع السبب في هذا التطور البارز إلى السياسات المنتهجة آنذاك، والتي كانت تهدف إلى دعم خلق المؤسسات والاستثمار، وفي هذا المجال قام البنك المركزي بأتباع سياسة ائتمانية توسعية بمنح القروض لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسعار منخفضة ( وصلت إلى حدود 05% ) ابتداء من سنة 2001، الأمر الذي شجع المتعاملين الاقتصاديين على الإقبال على مثل هذا النوع من المؤسسات خاصة مع أهمية العامل التمويلي في العملية الاستثمارية، يضاف إلى هذا الدعم التي قدمته الحكومة لهذه المؤسسات، من خلال برامج التوجيه لهذا القطاع الحيوي، وإتباع إستراتيجية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، من خلال توفير الآليات اللازمة لتنشيط هذا القطاع وإزاحة العراقيل التي تحول دون نموه وتقدمه[5]، فتم استحداث صندوق ضمان القروض بقيمة 30 مليار دينار جزائري، وصندوق رأس المال المخاطر بقيمة 3.5 مليار دينار جزائري، إلى جانب إنشاء المرصد الوطني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[6]

**الجدول 03**

**تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015**

| السنوات | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية | | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة | | المجموع | التطور | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | م.ص.م عمومية | | م.ص.م خاصة | |
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| 2010 | 557 | 0.09 | 618515 | 99.91 | 619072 | - | - | - | - |
| 2011 | 572 | 0.09 | 658737 | 99.91 | 659309 | 15 | 2.69 | 40222 | 6.5 |
| 2012 | 557 | 0.08 | 711275 | 99.92 | 711832 | 15- | 2.69- | 52538 | 7.97 |
| 2013 | 557 | 0.08 | 777259 | 99.92 | 777816 | 0 | 0 | 65984 | 9.27 |
| 2014 | 542 | 0.06 | 851511 | 99.94 | 852053 | 15- | 2.69- | 74252 | 9.55 |
| 2015 | 532 | 0.06 | 934037 | 99.94 | 934596 | 10- | 1.84- | 82526 | 9.69 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع والبيانات الواردة في الملاحق[7]:

-

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته أكثر من 99% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشاة في الجزائر هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، أما بالنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي لم تتجاوز نسبة 1%، الأمر الذي يفسر أن التوجه الذي اتخذته الجزائر من بداية الثمانينيات قد أصبح واقعا يفرض نفسه على الخريطة الاقتصادية الجزائرية، ويرجع نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى بعض الأسباب، نذكر منها الأتي:

- التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في عدد من الاقتصاديات طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي؛

- الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.[8]

## III. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التنمية الشاملة

### 1. الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم صغر حجمها وبساطة خصائصها، مكانة جد مهمة في الاقتصاديات المعاصرة، سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وقد اكتسبت هذه المكانة جراء دورها البارز في التنمية الاقتصادية، والذي يمكن أن نتطرق إليه في النقاط التالية:

#### 1.1. المساهمة في زيادة الناتج الوطني:

وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، حيث تؤدي المشروعات الصغيرة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار. وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج القومي.[9]

**الجدول 04**

**تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال 2007-2012**

**الوحدة: مليار دج**

| القطاع القانوني | 2007 | | 2008 | | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % |
| القطاع العام | 749.86 | 19.2 | 762.92 | 17.55 | 816.8 | 16.41 | 827.53 | 15.02 | 923.34 | 15.23 | 793.38 | 12.01 |
| القطاع الخاص | 3153.77 | 80.8 | 3574.07 | 82.45 | 4162.02 | 83.59 | 4681.68 | 84.98 | 5137.46 | 84.77 | 5813.02 | 87.99 |
| المجموع | 3903.63 | 100 | 4334.99 | 100 | 4978.82 | 100 | 5509.21 | 100 | 6060.8 | 100 | 6006.4 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على[10]:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن القطاع الخاص المكون أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة فاقت 80% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، وهو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي.

#### 2.1. مساهمتها في تنمية الصادرات

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية. وأهم هذه العوامل:

-منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقي قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.[11]

-اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي تكتسي ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

– تمتعها بقدرة أكبر من المرونة في التحويل من نشاط لأخر، ومن خط إنتاج لأخر، ومن سوق لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

ومن خلال الجدول الموالي سوف نبين إلى أي مدى تساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر في ترقية وتشجيع حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك حسب الأتي:

**الجدول 05**

**تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية في الجزائر خلال 2005-2015**

**الوحدة: مليون دولار**

| السنوات | 2005 | | 2006 | | 2007 | | 2008 | | 2009 | | 2010 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % |
| صادرات المحروقات | 45094 | 98 | 53429 | 97.8 | 58831 | 97.8 | 77361 | 97.6 | 44128 | 97.7 | 55527 | 97.3 |
| ص.م.ص من خارج المحروقات | 907 | 2 | 1184 | 2.2 | 1332 | 2.2 | 1937 | 2.4 | 1066 | 2.3 | 1526 | 2.7 |
| المجموع | 46001 | 100 | 54613 | 100 | 60163 | 100 | 79298 | 100 | 45194 | 100 | 57053 | 100 |

| 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % |
| 71427 | 97.2 | 69804 | 97.1 | 62960 | 96.9 | 60304 | 95.9 | 35724 | 94.5 |
| 2062 | 2.8 | 2062 | 2.9 | 2014 | 3.1 | 2582 | 4.1 | 2063 | 5.5 |
| 73489 | 100 | 71866 | 100 | 64974 | 100 | 62886 | 100 | 37787 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على[12]:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات غير النفطية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذة في الارتفاع خلال فترة الدراسة، ما عدا سنة 2009 التي عرفت تدهور في قيمة الصادرات، وهذا راجع إلى بعض القرارات التي اتخذتها الحكومة آنذاك، كتعليق تصدير بعض المواد مثل: العجين والكسكسى بالنظر إلى دعم الدولة للقمح الصلب، وأيضا إلى تجميد تصدير النفايات الحديدية وغير الحديدية، وكذا توقف مركب تكرير البترول بسكيكدة بسبب الحادثين الذين تعرض لهما مما حد من صادرات المشتقات البترولية، وزيادة على ذلك منع تصدير الجلد الخام إضافة إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

كما نلاحظ أن الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لأول مرة تتجاوز حاجز 2 مليار دولار أمريكي في سنة 2011 وبقية مستمرة على هذا المنوال حتى سنة 2015 والتي كانت تساوي 2.06 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 5.5% من الصادرات الإجمالية، وهذا بفضل الدعم الذي تقدمه الدولة الجزائرية لهذه المؤسسات بهدف تنويع الصادرات خارج المحروقات للخروج من التبعية لهذا القطاع.

### 3.1. وسيلة الاستثمار المواد الأولية المحلية

سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلعاً نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة محلياً. فضلاً عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم المختلفة.[13]

### 4.1. قدرتها على توفير السلع والخدمات للسوق المحلية

كذلك قدرتها على توفير السلع والخدمات بما يناسب ويلبي متطلبات السوق المحلية خصوصاً في الدول النامية التي تعاني من ضيق نطاق السوق المحلية وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد نظراً لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي.

### 5.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي

من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملهما يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام.[14]

فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما الصغيرة والمتوسطة منها تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفرات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، وعلى ذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتواجد جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها:

- ✓ إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير للأسباب الصغيرة.
- ✓ وإما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي.

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشه بنسبة 100% بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة، فمثلا صناعة السيارات لا بد وأن تأخذ الخراطيم من جهة، والبطارية من جهة أخرى، والقطع الصغيرة من جهة ثالثة، وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيطة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### 6.1. القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار

أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق، وتتميز بسرعة وسهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات، حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، وذلك اعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على آلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة.[15]

## 2 . الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التنمية المستدامة

### 1.2. توفير مناصب الشغل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع إضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة.[16]

لأهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة للعدة عوامل نذكر من أهمها:

– تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.

– تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة – في المتوسط – لخلق فرص العمل وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة.[17] ولتوضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر نورد الجدول التالي :

**الجدول 05**

**تطور التشغيل المصرح به في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال 2015/2014**

| نوع .م.ص.م | 2014 | | 2015 | | التطور % |
|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | |
| م.ص.م خاصة | 2110665 | 97.84 | 2327293 | 98.16 | 10.29 |
| م.ص.م عامة | 46567 | 2.16 | 43727 | 1.84 | 6.1- |
| **مجموع** | **2157232** | **100** | **2371020** | **100** | **9.91** |

**Source** : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes dinformation,n28,mai 2016,p :14.

من خلال الأرقام المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد الموظفين المصرحين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في سنة 2014 هو 21110665 موظف ثم ارتفع إلى 2327293 موظف في سنة 2015، وهو يمثل نسبة 68.16% من الموظفين في سنة 2015، كما نلاحظ انه هناك تطور ملحوظ في نسبة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وذلك بنسبة تطور 10.29%، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فوظفت في سنة 2014 العدد الأتي 46567 موظف، ثم انخفض في السنة الموالية، وهي سنة 2015 إلى 43727 موظف، أي بنسبة انخفاض 6.1% أما على المستوى الكلي فقد ارتفعت نسبة التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت عامة أو خاصة، بنسبة تطور خلال فترة الدراسة ب9.91%، فانتقل التوظيف في سنة 2014 من 2157232 موظف إلى 2371020 موظف في سنة 2015.

### 2.2. تحقيق التوازن الجهوي اللامركزية في التنمية

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر من بين أهمها:[18]

- إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن.
- إن إنعاش المنطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي.

- تحقيق التوزيع العادل للدخل، فبانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد الازدواجية في بنيان الاقتصاد الوطني ككل.
- أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلبتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.

### 3.2. المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات

تعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، " وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط".من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم. ومن

المفيد ذكره أن المشروعات الصغيرة تمثل 80% من كل الإبداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي".[19]

كما أن "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها البقاء أفضل في ظل المحيط المتغير حيث أن حجمها الصغير يسمح لها ببناء شبكة اتصالات غير رسمية وفعالة وهو ما يجعلها تستجيب بسرعة لأي تحرك في السوق فضلاً عن أن قلة البيروقراطية تمكنها من تنفيذ أي تغير داخلي بسهولة".[20]

### 4.2. استقطاب العنصر النسائي للعمل فيها

لعل أبرز ما يلاحظ في المنشآت الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم، إلا أنه يتضح أن "طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة لاسيما في المناطق الأكثر احتياجاً لنجد والحال هذه أن المشروعات الصغيرة أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية".[21]

## 3 . الأهمية البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التنمية المستدامة

إن خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتميز منتجاتها عن منتجات كبرى المؤسسات مكنها من خدمة البيئة بشكل كبير، وفي هذا الشأن حددت عدة طرق لدعم هذا الدور، وعلاوة على ذلك قامت الدراسات بالتوصل إلى تصميم بيئي متكامل يلائمها. لذلك أصبح تفعيل الدور البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محصورا في التعايش بين الفرص المتاحة لها والقيود المفروضة عليها، فتصبح بتبنيها للبعد البيئي قد اكتسبت ميزة تنافسية جديدة تدعمها في الوسط التنافسي.

### 1.3. أهم الطرق المستخدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحماية البيئة[22]

**الشكل 01**

**الممارسات البيئية والعمليات التصنيعية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

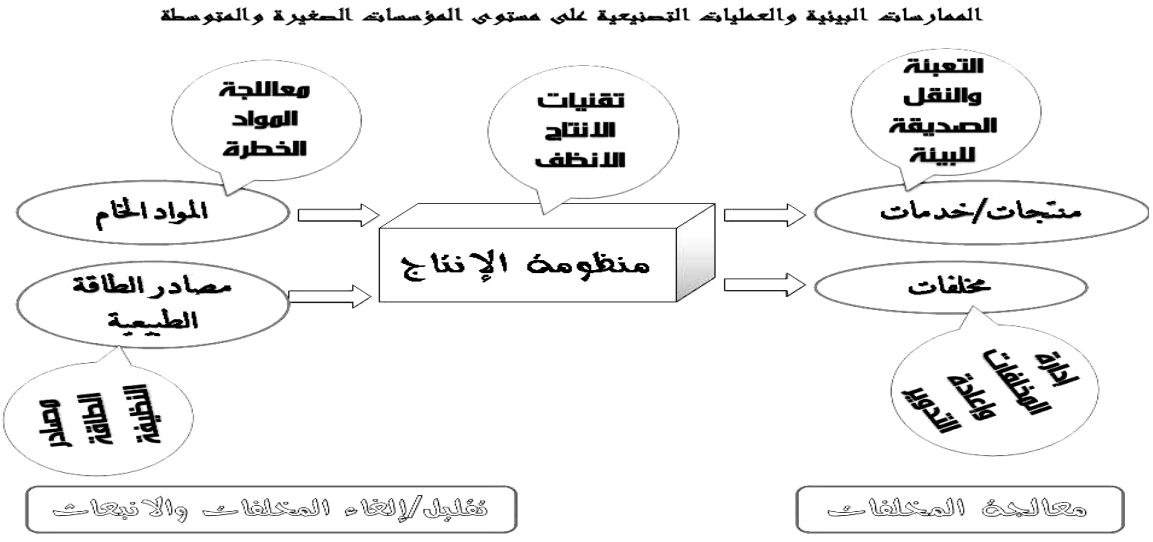


المصدر: دراسة حول "**البيئة كأحد محاور تطوير سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة**"، الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)، ص10.

إن تبني نظام إدارة المواد والنفايات الخطرة من الأولويات، وتعتبر الإجراءات: الإنتاج الأنظف، إعادة الاستعمال والتدوير، المعالجة البيئية المناسبة، وعملية التخلص النهائية الآمنة بيئيا أهم الطرق المستعملة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال؛[23] والتي من شانها أن تقلل إنتاج النفايات مع إمكانية توقع حدوثها، وكذلك تجنب حدوث أي مشاكل تصاحب عملية الطرح؛ وعلية فإنها تقلل من التكلفة المترتبة على ذلك. علاوة على ذلك، هنالك فوائد أخرى يمكن أن تحققها هذه المؤسسات لعل أبرزها:

- الزيادة في الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستخدام الفعال للمواد الخام والعمليات المتطورة.
- التقليل من تكلفة طرح النفايات الخطرة، طبقا لتخفيض كميات وأنواع النفايات الخطرة الصادرة.
- التقليل من حجم وتكلفة النشاطات اللازمة لبيان مدى توافق المنشأة مع القوانين والأنظمة البيئية ذات العلاقة.
- إدارة فاعلة للنفايات الخطرة داخل المنشأة مما يحسن بيئة العمل.
- تطوير سلامة وصحة العمال وانخفاض التكاليف المرتبطة عن طريق تقليل التعرض المباشر للنفايات الخطرة.

1. **الإنتاج الأنظف:**

تعتبر الطريقة المثلى لتقليل أو إزالة النفايات الخطرة بتجنب تولدها من المصدر. هنالك عدة مصطلحات تستعمل لوصف ذلك المفهوم، وتستخدم الأمم المتحدة كلمة "الإنتاج الأنظف"، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتستخدم عبارة " منع التلوث"، واليابان ابتكرت مصطلح "الإنتاجية الخضراء"، والدول الأوربية تستخدم كلمة "تخفيض النفايات". غير أن جميعها تعبر عن فكرة واحدة شائعة إلا وهي تخفيض النفايات الخطرة والتي من الممكن أن تساعد الشركة في تقليل تكاليف إدارة النفايات وتأثيرها على البيئة.

يشجع الإنتاج الأنظف على تحديد وتطبيق الفرص لزيادة الكفاءة، منع أو تخفيض استخدام المواد الخطرة وتولد النفايات الخطرة؛ كما يركز على تخفيض النفايات واستغلال المصادر خلال عمليات الإنتاج، في التصميم، وحتى تعبئة المنتج، وهذا يمثل التغيير الأساسي في آلية تفكير الصناعة حول خطط إنتاجها وعملياتها.

من خلال الإنتاج الأنظف، تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تخفض من تدفق النفايات الخطرة إلى البيئة والحاجة إلى المعالجة النهائية التقليدية. فتطبيق الإنتاج الأنظف يؤدي إلى:

- إزالة أو تخفيض تولد النفايات الخطرة؛
- منع الانسكابات والانبعاث العرضية للنفاية الخطرة؛
- تخفيض تعرض العمال والعامة، وتخفيض المؤثرات على الصحة؛
- تعزيز الكفاءة والمنع من فقدان المنتج.
- تخفيض التكاليف المتعلقة بإدارة المواد والنفايات الخطرة وأيضا عملية التخلص منها؛
- ترشيد استهلاك المواد الخام والطاقة؛

- تخفيض كمية وسمية المواد المنبعثة والنفايات؛
- تخفيض التأثيرات البيئية من خلال دورة الحياة للمنتج، من مرحلة استخلاص المواد الخام، مرورا بالاستخدام الأمثل لها إلى مرحلة إتلافها بشكل نهائي؛
- دمج الاهتمامات البيئية في عمليات التصميم.

**2. إعادة الاستخدام والتدوير:**

إعادة التدوير عبارة عن تحويل سلعة معدومة القيمة إلى سلعة ذات فائدة ، لتمثل بذلك قيمة مضافة حقيقية للناتج القومي. يمكن أن تؤدي عملية إعادة الاستخدام والتدوير إلى تقليل الحاجة للمعالجة أو التخلص من النفايات، مع المحافظة على الطاقة والموارد. وبالمقدور الاستفادة من النفايات الخطرة الصناعية وإيجاد عملية لإعادة استعمالها بشكل مفيد كالبدائل الفعالة للمواد الخام أو كبديل عن المنتجات الكيميائية التجارية. فعلى سبيل المثال، المصانع التي تنتج الحامض كمنتج ثانوي، يمكن أن يتم إعادة تدويره ليستخدم كمادة خام في أنظمة إزالة الغازات (Scrubber) في منشآت الطاقة للمساعدة في انخفاض الملوثات في ثاني أكسيد الكبريت. وللإشارة، يجب أن تؤخذ الحيطة أيضا لضمان إن عملية إعادة الاستخدام/ التدوير ملتزم بها طبقا لممارسات بيئية آمنة، وأن الملوثات البيئية الناجمة عن استخدام المواد المعاد تدويرها ليست أكثر عند مقارنتها بالمواد الجديدة. لذا فالإجراء الأساسي لنجاح عملية إعادة الاستخدام أو التدوير هو الفصل التام لجميع النفايات المنتجة.

**3. ترشيد استهلاك الطاقة:**

رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستهلك كميات اقل من الطاقة، إلا أن هذا ذو تأثير كبير للغاية، فعلاوة على ارتفاع أسعار المواد الطاقوية ومخاوف تامين التموين مستقبلا، فدعم الفعالية الطاقوية هي حاجة أساسية سواء في المجال الاقتصادي أو البيئي. وعلى الرغم من أن السياسات البيئية تركز على المنشآت الكبرى إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها تعزيز إمكاناتها الطاقوية باستحداث تكنولوجيات متجددة في هذا المجال والتي هي بطبيعتها محلية، وأحيانا قليلة الانتشار. غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقد أحيانا إلى الموارد، المعلومات وحسن التصرف للاستفادة من اكبر قدر من الطاقات المتجددة.

تقوم الدراسات على تحسين هذه الفعالية الطاقوية مع زيادة استعمال الطاقات المتجددة من طرف هذه المؤسسات، وذلك لزيادة تعايشها بيئيا وتحقيقها لمنتجات صديقة للبيئة، وذلك ببذل المزيد من الجهد لان التموين بالطاقة غير مستديم وعلى المدى القصير الموارد البديلة لا يمكن أن تحل محل الموارد القديمة. لذا فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام تحد طاقوي كبير؛ فبينما نظمت قمم وملتقيات حول أسعار الموارد الطاقوية للانشغال الكبير بالتغير المناخي، أصبحت مصادر الطاقة تطرح هي أيضا إشكالا كبيرا على مستوى هذه المؤسسات بتغليب للجانب الاقتصادي على الجانب البيئي. وعلاوة على ذلك، فان الفعالية الطاقوية هي أساس المفاضلة في الأسواق العمومية وشركاتها الكبرى. فبينما تمتلك

المؤسسات الكبيرة إمكانات مادية وبشرية لاكتساب وتطوير حقل ترشيد استهلاك الطاقة، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تمتلك إمكانات للقيام بذلك، وقلة منها التي لا تعي أنه بإمكانها تخفيض استهلاكها للطاقة وكذا كمية الكربون المنبعثة منها. وللتكيف مع الوضع وجب عليها الاطلاع على احدث التكنولوجيات في مجال الطاقة إضافة إلى الاهتمام بالتكوين والتأهيل.[24]

إن ترشيد استهلاك الطاقة لا يعد فقط تحديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل أيضا مصدرا للفرص. فمع الاهتمام المتزايد في مجال التكنولوجيا الخضراء وتخفيض استهلاك الطاقة، ما فتئت أسواق المنتجات الخضراء تنمو وتتطور. فالابتكار الايكولوجي، والذي يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المقام الأول، وهو عنصر هام من برنامج التنافسية والابتكار (2007-2013) للاتحاد الأوروبي.

تشير الأرقام إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الحرف اليدوية الكلاسيكية يمكنها تحقيق وفورات في الطاقة تصل إلى 30 ٪ إذا كانت تستخدم على وجه الخصوص تدابير تكييف الطاقة. ومع ذلك فقليلة جدا الشركات التي لها القدرة على الاستفادة من هذه المدخرات.

**4. المعالجة السليمة بيئيا والتخلص النهائي:**

المعالجة السليمة بيئيا لتخفيض الحجم أو التأثير البيئي الضار للنفاية تبقى الخيار الأخير في إدارة المواد الخطرة، فالنفايات التي لا يمكن تخفيضها بشكل مجدي عند المصدر أو أن يعاد تدويرها يجب أن تعالج وذلك لتقليل خطورتها أو حجمها. من المفروض أن تتم عملية المعالجة وفقا لأنظمة بيئية وطنية أو دولية. أما عملية المعالجة فإنها تسبق عملية الطرح والتي تعتبر الخيار الأقل تفضيلا.

**2.3. التصميم الصديق للبيئة:[25]**

وفقا للمعايير الدولية ايزو 14062، يمكن تعريف التصميم الصديق للبيئة بأنه إدماج للقيود البيئية في تصميم وتطوير المنتجات، ومعيار ايزو 14062 يحدد المقصود ب "المنتج "فضلا عن المنتجات الخدمية، ويقدم تصنيف شاملا للفئات المختلفة.

من خلال تحديد الشروط المختلفة التي تغطي نشاط التصميم البيئي، فان مصطلح التصميم الصديق للبيئة يبدو غامضا في الواقع، لذلك فالتصميم الصديق للبيئة ( Ecodesign) يمكن أن ينظر إليه على أنه عملية أو إستراتيجية الهدف منها الحد من الأثر البيئي للمنتج طوال دورة حياته، من خلال اعتماد تدابير وقائية قبل، أثناء وبعد مرحلة تصميم المنتج؛ أي بتعبير آخر استيعاب العملية الإنتاجية للعوامل البيئية، وهذا ما يناسب تماما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبساطة تصميم عملياتها الإنتاجية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

**1. استيعاب العوامل الخارجية البيئية:**

إن المنتج أو الخدمة، هو تتويج لعملية بأكملها (دورة الحياة العملية)، بما في ذلك ضمانات ما بعد البيع، والمساهمة في وجود أو إنتاج المواد الخام والطاقة والنقل، أو عمليات المعالجة في نهاية الحياة، وجميع هذه التكنولوجيات موجودة بوجود المنتج، أي أن هذا الأخير هو السبب المباشر في جميع هذه العمليات. ولهذه الروابط السببية، كان لزاما وجود قانون مرافق لتصميم المنتج، للتأثير بشكل مباشر على

هذه العمليات، وبفضله أيضا، تصبح الحدود الخارجية للشركة تقوم بتصميم وتصنيع المنتج. فمن المنطقي أن يأخذ بالمنظور البيئي، للنظر في جميع حدود النظام الذي يؤثر على المنتج من حيث الآثار البيئية.

هذا النهج يهدف للحصول على نظام متكامل لتصميم المنتجات قبل التفكير بالجوانب الاقتصادية، وفي استيعاب الآثار الخارجية بشكل عام. التبرير النهائي للنهج العام في التصميم البيئي هو إدخال العوامل الخارجية البيئية، لحماية هذه الأخيرة. وقبل التعمق في نهج التصميم البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجب تبيان دورة حياة المنتج ولكن بمنظور معاصر بعيدا عن المنظور التقليدي.

**2. دورة حياة المنتج:**

ليس المقصود هنا مراحل تطور المنتج المختلفة حسب المنظور التقليدي، أي تبعا لوجوده حتى التخلي عن إنتاجه من قبل المؤسسة (الظهور، النمو، الشيخوخة). وإنما المقصود هو المراحل التي يمر بها من كونه مواد أولية إلى التخلي عنه في شكل نفايات أو عوادم ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي:

أ. مرحلة استخراج وتصنيع المواد الخام: تتضمن هذه المرحلة خطوات من استخراج وتكرير المعادن المختلفة لتصنيع المواد وأنصاف المنتجات.

ب. مرحلة التصنيع: هذه المرحلة تشمل كل عمليات التصنيع من قطع الغيار ومكونات المنتج وكذا انتقاله بين مختلف الجهات من المؤسسة المصنعة.

ت. مرحلة استخدام المنتج من قبل الزبون: وتشتمل هذه المرحلة، استخدام الطاقة لتشغيل المنتج، الصيانة والتصليح، استخدام أو استهلاك المنتج نهائيا.

ث. نهاية دورة الحياة: هذه المرحلة تتضمن وسائل للتخلص من المنتجات المستخدمة: إعادة التدوير، الحرق وطمر النفايات، وما إلى ذلك.

ج. مرحلة النقل: تتضمن هذه المرحلة جميع وسائل النقل اللازمة لتحقيق دورة الحياة الكاملة للمنتج، من المهد إلى اللحد ": كنقل وشراء المواد الخام من الموردين والشحنات للعملاء، إلى مجموعة العوادم أو النفايات إلى أماكن المعالجة.

**3. الحفاظ على البيئة ودورة حياة المنتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

بعد التعرض للمفاهيم الأولية بشكل عام، وجب إسقاطها بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فنهج دورة حياة المنتج، والتي يشار إليها عادة "من المهد إلى اللحد".[26]

وبإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تطبيقها هذا النموذج، أن تحقق عدة منافع نلخصها في النقاط التالية:

- ❖ تنويع مصادر الحصول على المواد الأولية من خلال رسكلة المواد؛
- ❖ تجديد منتجات تالفة أو رسكلتها عوض تصنيعها من البدء؛
- ❖ الحفاظ على البيئة من خلال تقليص العوادم.

كما تجدر الإشارة إلى انه يمكن خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة بينية ومحيطية خلال دورة حياة منتج واحد وذلك وفقا للنموذج السابق:

- ❖ مؤسسة لرسكلة المنتجات التالفة أو منتهية الصلاحية.
- ❖ مؤسسة لجمع النفايات.
- ❖ مؤسسة لمعالجة النفايات.
- ❖ مؤسسة لرسكلة المواد واستخلاصها لإعادة استعمالها.

**خاتمة:**

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الورقة البحثية، يمكن القول أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأهمية ما أهلها لتمثل ركيزة اقتصاديات عدة دول. كما أن الاهتمام المتزايد من خلال الدراسات والأبحاث حول كيفية تطوير وتنمية هذه الفئة من المؤسسات قد أتت أكلها، إذ رغم صغر حجم رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما وكذا ضعف قدراتها المالية والبشرية، إلا أنها استطاعت تجاوز هذه العقبات باستغلال خصائصها ونقاط قوتها فأصبحت من رواد التنمية المستدامة، وهذا ما أبرزته تجارب الدول المتقدمة المهتمة بالموضوع و التي تعد النموذج الأول في التنمية المستدامة على الوجه العام و للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوجه الخاص.

وعلى عكس الدول النامية التي لم ترق بعد في تنميتها لهذه المؤسسات عن التنمية الاقتصادية، ولا يزال أمامها الكثير لتقوم به للوصول إلى ما وصلت إليه نظائرها من الدول المتقدمة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستديمة التي تعني بالجانب الاقتصادي دون إهمال الجوانب الاجتماعية، البيئية، والسياسية.... ويمكن القول أنه رغم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الشاملة والمستديمة، إلا أن هذا الدور يبقى مرهونا بدرجة الوعي البيئي وكذا بمدى الاستعداد لتحسين الممارسات البيئية.

**الهوامش والمراجع:**

---

[1] العربي تيقاوي، ***دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية – من وجهة نظر العاملين –***، الأيام العلمية الدولية الأولى : المقاولاتية : التكوين وفرص العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة الجزائر، 2010/04/08/07/06، ص:7-8.

[2] samedi lakhdar,***competitivite et mise a niveau des systèmes de production des PME-Etude de cas : Transprofil frères ben chai***, MEMOIRE De Magister génie industriel, université Batna, Algérie.2009/2010,P :13.

[3] رابح خوني، رقية حساني، ***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها***، دار ايتراك، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص ص : 41-45

[4] -Samia gharbi,les pme/pmi en Algérie :état des lieu ,laboratoire de recherche sur l'industrie et linovation UNIVERSITE DU LITTORAL .COTE DOPALE .N238 MARS 2011.P 07

-: ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes dinformation,n28,mai 2016,p :08.
- ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n20 mars,2012,p :10
- ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n22,avril 2012,p :07
- ministère de l'industrie et des mines bulletin d'information statistique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études et des systèmes d'information ,n26,avril 2015,p :08

[5] شريف غياط، محمد بوقموم، ***التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية***، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد24، العدد الأول، 2008، ص130.

[6] شريف غياط، محمد بوقموم، ***التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية***، الملتقى الدولي حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006/04/18/17، ص107.

[7] ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n18,2010,p :07
-: ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes dinformation,n28,mai 2016,p :09.
- ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n20 mars,2012,p :11
- ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n22,avril 2012,p :09
- ministère de l'industrie et des mines bulletin d'information statistique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études et des systèmes d'information ,n26,avril 2015,p :07

[8] محمد الهادي مباركي، ***المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية***، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر 2002/04/09/08، ص86.

[9] نبيل جواد ، ***"إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"***، Gestion des PME مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت ،الطبعة الأولى 2007.

[10] -ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique , n22,avril2012,p :42.
– نسيمة سابق، اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2014 رسالة دكتوراء LMD في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة – الجزائر 2016/2015،ص:167.

[11] فتحي السيّد عبده أبو سيد أحمد ،***"الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية"***، كلية الآداب جامعة عمر المختار – الجماهيرية الليبية، مؤسسة شباب الجامعة 2005.

[12] CNIS, rapport annuel 2015,statistique du commerce extérieurs de l'Algérie ,p :16
-CNIS , série 2005-2015 ,évolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes d'utilisation p :05.
-djemai sabrina,les pme exportatrices : croissance économique hors hydrocarbures, les communications du colloque international : évaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, Algérie,11/12/03/2013 p :52

[13]ميساء حبيب سلمان، "***الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية***" ،رسالة ماجستير اقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، غير منشورة 2009.

[14] فتحي السيّد عبده أبو سيد أحمد ،" ***الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية***": ص69-70.

[15] نبيل جواد؛ **مرجع سابق**، ص77.

[16] فتحي السيّد عبده أبو سيد أحمد؛ **مرجع سابق**، ص65-67.

[17]لخلف عثمان، " ***واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها***"- دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- غير منشورة 2004، ص57-58.

[18] تحي السيّد عبده أبو سيد أحمد؛ **مرجع سابق**، ص73-75.

[19] نبيل جواد ، **مرجع سابق** ؛ ص ص85-95.

[20]ميساء حبيب سلمان، **مرجع سابق**، ص44

[21] فتحي السيّد عبده أبو سيد أحمد، **مرجع سابق** ؛ ص77.

[22] دليل تعليمات المياه المعاد تدويرها والمواد الصلبة الحيوية؛ ***مكتب التنظيم و الرقابة لقطاع الماء ومياه الصرف الصحي والكهرباء***؛-إمارة أبوظبي تقرير 2010.

[23] دراسة حول "***البيئة كأحد محاور تطوير سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة***" ،الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)،2006, ص10.

[24]Des ***PME efficaces : sur le plan énergétique, Brochure d'information11***, ManageEnergy, communautés européennes, 2008.

[25] IBID, p46

[26] Stéphane LE POCHAT, ***integration de l'eco-conception dans les PME***, thèse doctorale, L'ÉCOLE NATIONALE SUPÉRIEURE 2005 .